داعياً اللجنة العليا لعدم إصدار جنسيات لأي ملف غير مقصود بالقانون

الفضل يحذر من «دس» ملفات غير مستحقة للتجنيس

■ القانون المقر في أبريل الماضي هدفه تسريع تجنيس المستحقين من البدون

■ الحميدي السبيعي: إذا لم يصدر كشف التجنيس وفق القانون السنوي سيكون ساقطاً

أحمد الفضل

حذر النائب أحمد الفضل من منح الجنسية لغير المستحقين داعيا اللجنة العليا للجنسية لعدم إصدار جناسي لأي ملف غير مقصود بالقانون المقر في أبريل الماضي.

وتوجه الفضل في تصريح صحفي الى الجهات المسؤولة عن ملفات التجنيس، قائلا: لقد كانت موافقتنا على القانون المقر في أبريل الماضي لأن هدفه تسريع تجنيس المستحقين من البدون الذين تنطبق عليهم الضوابط وتمت مراجعة ملفاتهم من قبل الجهاز المركزي مراجعة كاملة ودقيقة ولديهم إحصاء 65 وما قبل.

وأضاف: لا يصح أبداً أن تُدس في بطن هذا القانون ملفات أخرى نتيجة ضغط نائب هنا ومتنفذ هناك أو من باب إسكات الناس من خلال تضخيم حجم الملف بإضافة أصحاب (الرغبات) أو أصحاب الجناسي القائمة الذين لهم قانون قائم ينظم شؤون تجنيسهم.

وتابع الفضل: نحن إذ نبين ذلك ورغم ثقتنا بأعضاء اللجنة العليا للجنسية بمجلس الوزراء إلا اننا نحملها مقدماً وزر إصدار جناسي لأي ملف غير مقصود بالقانون مهما كانت الأسباب»، مختتما بالقول:» عساها وصلت....».

ومن جانبه أوضح النائب الحميدي السبيعي أنه " إذا لم يصدر كشف التجنيس وفق قانون التجنيس السنوي سيكون ساقطا لانقضاء السنة".

وأشار في تصريح صحفي الى انه " في حال عدم صدور قانون التجنيس قبل نهاية العام سنكون بحاجة لقانون جديد نقره ليتم تجنيس الأسماء الواردة بالكشف بشكل صحيح".

من جهة ثانية، قال السبيعي إننا طلبنا استعجال مقترح إسقاط القروض عن المواطنين لاننا نرى وجود هدر مالي حكومي.

طلب معرفة حقيقة تدخل أحد من النواب أو غيرهم في هذا الأمر

هايف يسأل عن حقيقة وجود وساطات لـ «عصابة اليرموك»

محمد هايف

سأل النائب محمد هايف نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية عن صحة وجود تدخل ووساطات لدى «الداخلية» لصالح عصابة سرقة منازل اليرموك.

وقال هايف في نص سؤاله: «في يوم الثلاثاء الموافق 2018/12/25 أصدرت وزارة الداخلية بيانا مفاده القبض على تشكيل عصابي تخصص في سرقة المنازل بمنطقة اليرموك وتناقلت بعض منصات التواصل الاجتماعي عن تدخل ووساطات لهذ التشكيل العصابي».

وأضاف سائلا: "كم عدد أفراد هذا التشكيل العصابي وما هي أعمارهم وجنسياتهم؟ وعلى من تعود كفالتهم؟".

وتابع: "ما هي حقيقة تدخل أحد من نواب مجلس الأمة أو غيرهم للوساطة لهذا التشكيل العصابي لدى وزارة الداخلية؟ وإذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بأسمائهم؟".

كما سأل هايف عن «الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية للحد من سرقات المنازل أثناء غياب وسفر ملاكها؟".

ثمن التفاعل النيابي مع مقترحه

ماجد المطيري: قدمنا للجنة التشريعية كتاب استعجال مناقشة «إسقاط القروض»

ماجد المطيري

أعلن النائب ماجد المطيري تقديم استعجال مناقشة اقتراح إسقاط القروض عن المواطنين للجنة التشريعية.

وثمن النائب ماجد المطيري التفاعل النيابي مع مقترحه بشأن إسقاط القروض وقال: قمت بإعداد كتاب استعجال مناقشة المقترح في اللجنة التشريعية البرلمانية وبالفعل بدأنا بجمع التواقيع ومن وقع على كتاب استعجال شراء الدولة للقروض الشخصية والاستهلاكية للمواطنين وطريقة سدادها بلغ إلى الآن تسعة نواب وهم: الحميدي السبيعي ومحمد الحويلة وخالد العتيبي وفراج العربيد وحمود الخضير وحمدان العازمي وثامر السويط ومبارك الحجرف.

وقال في مؤتمر صحافي: تقدمت رسميا إلى اللجنة التشريعية بهذا الطلب لاستعجال مناقشة المقترح وتحويله للجنة المالية المختصة وبعدما يصل المقترح للجنة المالية البرلمانية سأتقدم بطلب في قاعة عبدالله السالم بتكليف المجلس للجنة المالية خلال شهر لإعداد تقريرها ورفعه للمجلس للتصويت عليه.

بعد أن أكدت أن منهجها ومسارها لن يكون بعيداً عن منهج هند الصبيح

العتيبي : تصريح العقيل بداية غير مبشرة

■ ألا تعلم العقيل أن الوزيرة السابقة كانت سبباً في تأجيج العلاقة بين السلطتين لسنوات

■ الوزراء الجدد عليهم أن يدركوا أن العمل السياسي ليس مجالاً للمجاملات أو رد الجميل

خالد العتيبي

دعا النائب خالد العتيبي وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل إلى عدم إطلاق تصريحات غير مسؤولة تخالف الواقع في بداية مشوارها الوزاري.

وقال العتيبي في تصريح صحافي إن تصريح العقيل الذي أكدت فيه ان منهجها ومسارها لن يكون بعيدا عن منهج الوزيرة السابقة هند الصبيح يعد بداية غير مبشرة لها.

وتساءل العتيبي ألا تعلم العقيل أن الوزيرة السابقة كانت سببا في تأجيج العلاقة بين السلطتين لسنوات والدليل سيل الاستجوابات التي قدمت لها وتمت مناقشتها على مدار خمس سنوات لتحتل بها المركز الأول بين كل الوزراء المستجوبين.

واستغرب العتيبي كيف لوزيرة من المفترض أن تكون على دراية كاملة بالشأن السياسي خاصة ما افترقته الوزيرة السابقة هند الصبيح في حق الجمعيات التعاونية والنقابات وجمعيات النفع العام والمساعدات المالية وملف المعاقين وغيره من الملفات التي كبدت الدولة تعويضات مالية كبيرة بسبب خسارتها للقضايا المرفوعة بالمحاكم أن تطلق هذا التصريح وتتباهى به؟

وطالب الوزراء الجدد إدراك أن العمل السياسي ليس مجال للمجاملات أو رد الجميل، فمجلس الأمة هو الذي يراقب ويحاسب وعلى كل الوزراء بما فيهم الوزراء الجدد تغيير النهج التأزيمي وإبداء تعاونهم مع ممثلي الشعب أن ارادوا ان يستمروا في مناصبهم ويخدموا بلدهم.

واختتم العتيبي تصريحه قائلا وزراء الدولة ليسوا بعيدين عن الرقابة النيابية ومهمتهم لا تقتصر على التصريحات فقط بل على العكس تماما أرى أن وزارة الدولة للتخطيط من أهم وزرات الدولة وعلى العقيل أن تسارع بعرض افكارها ورؤيتها المستقبلية لتثبت لنا أن اختيارها لم يكن ضمن الترضيات والمحاصصة السياسية

استفسر عن أسباب قيام المفتش الجمركي ومسؤول النوبة بإخلاء سبيل المتهم

حماد يسأل عن ضبط حبوب مخدرة في المطار

سعدون حماد

سأل النائب سعدون حماد وزير المالية بشأن ضبط أحد المسافرين في المطار من قبل مفتش الجمارك بعد أن لاحظ عليه علامات الارتباك، وتبين أن بحوزته 150 حبة من مخدر الترامادول 225 mg، و500 حبة من عقار لاريكا، وقام الموظف الجمركي بتسجيل محضر امني بالواقعة، وسجل في المحضر العثور على عدد 124 حبة من مخدر الترامادول فقط، ولم يتطرق في المحضر إلى حبوب عقار لاريكا.

واستغرب حماد من اقرار الإدارة العامة للجمارك في بيان لها بموقعها الرسمي صحة الواقعة، وافادت بإحالة الواقعة المذكورة برمتها وبمحاضرها وبالمعنيين بها إلى التحقيق. واستفسر عن أسباب قيام المفتش الجمركي ومسؤول النوبة بإخلاء سبيل المتهم من المطار، والاكتفاء بالتحفظ على المضبوطات.

وتساءل هل صدرت لهم توجيهات عليا بذلك، وهل أثبت العثور على 500 حبة من عقار لاريكا في المحضر الامني الخاص بالواقعة؟

وتابع حماد: ما أسباب الاختلاف بين عدد حبوب الترامادول التي ضبطت بحوزة المسافر، والعدد المدرج في محضر الضبط.

طالب بإفادته بإجراءات الوزارة في هذا الشأن

الشاهين لوزير التجارة : هل نحن أمام «أزمة لحوم» ؟

أسامة الشاهين

وجه النائب أسامه الشاهين سؤالا الى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات حول ما تردد بشأن أزمة في المواشي (الأغنام) بسبب توجه أستراليا إلى وقف تصدير الأغنام للكويت اعتبارا من مطلع العام الميلادي الجديد لفترة تتراوح ما بين شهرين إلى أربعة أشهر سنويا.

وقال الشاهين في نص سؤاله: «أفادت وسائل الإعلام إن دولة الكويت مقبلة على أزمة في المواشي (الأغنام) بسبب توجه أستراليا إلى وقف تصدير الأغنام للكويت اعتبارا من مطلع العام الميلادي الجديد لفترة تتراوح ما بين شهرين إلى أربعة أشهر سنويا، وقد فوجئ المستهلكون بزيادة تصل إلى الضعف في سعر اللحوم الحمراء عند بعض متاجر اللحوم والمطاعم، كما لوحظت زيادة غير مبررة في أسعار الأغنام مما يعد مؤشرا إلى وجود أزمة مقبلة في اللحوم الحمراء».

وسأل الشاهين: «ما صحة ما تناولته وسائل الإعلام حول وجود أزمة في الأغنام الأسترالية؟ وإذا كانت الإجابة بصحة الخبر يرجى إفادتي بالإجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا الشأن».

مضيفا: «هل كان هناك قرار استراليا بإيقاف تصدير الأغنام يشمل دولا أخرى أم يخص دولة الكويت فقط؟، وما دور إدارة حماية المستهلك في متابعة ارتفاع سعر الأغنام أو لحومها في السوق، وخطتها لضبط السعر؟».

الحجرف يقترح إعداد خطة لربط أسواق العمل بمخرجات التعليم

أعلن النائب مبارك الحجرف عن تقديمه اقتراحا برغبة بأن تعمل الوزارات و الجهات المعنية وعلى رأسها وزارة التربية و التعليم العالي على ربط أسواق العمل بمخرجات التعليم في خطة متوسطة وطويلة المدى.

ونص الاقتراح على ما يلي:

بالعلم والمعرفة والأخذ بأسباب التقدم ترقى الشعوب وتتقدم علميا ويعد الابتعاث إحدى أهم الوسائل لتطوير التعليم عن طريق إلحاق أبنائنا الطلبة بالجامعات العلمية المعروفة بالخبرة والكفاءة ومن خلالها يتم نقل الخبرات من الدول المتقدمة الى الأجيال القادمة للنهوض بدولتنا، ونظرا لما عاناه الخريجون مع ديوان الخدمة المدنية.

لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تعمل الوزارات و الجهات المعنية وعلى رأسها وزارة التربية و التعليم العالي على ربط أسواق العمل بمخرجات التعليم في خطة متوسطة وطويلة المدى يتم الإعلان عنها ويخصص للحاصلين على الثانوية العامة الراغبين في الابتعاث للدراسة خارج البلاد ملتقى سنوي قبل ابتعاثهم للخارج بهدف لعرض الاحتياجات والتخصصات الوظيفية المطلوبة من الوزارات والجهات الحكومية لكي يتمكن الطلبة الخريجون من الثانوية العامة معرفة التخصصات المطلوبة وفق هذه الخطة ويتم التقديم على الوظائف لكل جهة قبل الابتعاث للدراسة على ان يتم قبولهم في هذه الوظائف عقب الانتهاء من دراستهم خارج البلاد وحصولهم على المؤهل العلمي لتصبح وظائفهم جاهزة.